

ميزانية العام 2024 السعودية: الإنفاق العسكري وخدمة مشاريع رؤية 2030 الأميرية!

بقلم عبد الرحمن الهاشمي

أقر مجلس الوزراء السعودي، يوم الأربعاء؛ ميزانية المملكة لعام 2024، وجب التنويه إلى أن مناقشة الواقع الاقتصادي في السعودية كما غيره من القضايا والعناوين الأخرى لا ينفك عن الإطار السياسي أو المقاربة السياسية المؤطرة، فأول ما يمكن إفتتاح مناقشة ميزانية العام القادم به هو غياب النقاش الديمقراطي والمؤسسي للميزانية، إنها مشروع مقدم تتم المصادقة عليه دون أي نقاش جدي أو اعتراض على مخصوصاتها و مندرجاتها . فإن قرار الميزانية كما مجمل السياسات المعتمدة تخضع لمحدد و موجّه واحد هو خدمتها لرؤية الأمير المتسلط محمد بن سلمان فيما يسمى برؤية 2030.

وفق الآلية الديمقراطية المعهودة، فإن الحكومة، وعبر إجراءات مقدمة، تحضر مشروع الإطار النهائي للميزانية العامة وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم بعد مناقشته وإقراره من قبل هذا الأخير، يتم عرضه على السلطة التشريعية (البرلمان) لمناقشته والجسم فيه ديمقراطياً عبر التصويت على مخصوصاته القطاعية والفرعية، وفي الجوهر فتحن نتحدث هنا عن ميكانيزم يعبر عن الإرادة الشعبية ويمثلتها وينوب عنها في التقرير.

مجلس الوزراء السعودي معينٌ ملكياً، وهو لا يحمل أي صفة تمثيلية لمجتمع الجزيرة العربية، بل إن صرف وتدبير الميزانيات القطاعية لا يخضع إلى أية رقابة برلمانية على ما يقتضيه نظام فصل السلطات وإستقلاليتها، وهذا من أعظم أبواب الفساد وهدر المقدرات الوطنية.

هناك أمران لافتان في إقرار هذه الميزانية السعودية وهما، ارتفاع الإنفاق العسكري خلال السنة

المالية المقبلة بنحو 8.7% عن العام الجاري، وفقاً لميزانية عام 2024، والتي تم الإعلان عنها يوم الأربعاء. حيث رصد النظام السعودي في ميزانية 2024، نحو 269 مليار ريال (نحو 71 مليار دولار) لهذا القطاع، وهو ما يشكل نحو 21.5% من مجمل الإنفاق العام!

الأمر الثاني ويتمثل في تخصيص 195 مليار ريال لقطاع التعليم، وهو ما يمثل حوالي 15.5% من إجمالي النفقات. وإن اعتبر هذا المبلغ هو الأعلى في تاريخ الدولة "ال سعودية"، فإنه لا يعكس توجهها نهضوياً بهذا القطاع الحيوي والذي يمثل الشرط الأكبر في كل مشاريع التنمية بل وفي التجارب الاقتصادية الناجحة عبر العالم. إذ يعتبر التعليم هو الاستثمار المفتاحي لضمان بلوغ أهداف التنمية الجادة. فيما تم تخصيصه في ميزانية 2024 لقطاع الترفيه والذي يصل إلى 10 مليارات ريال سعودي كفيل بتقويض المناخات الجادة للمسار التنموي المزعوم، بل إن الترفيه المبتذل الذي تتباه به الدولة السعودية وترعاه بمختلف قواها هو عمل تفسيخي وتمبيعي يصرف الشباب عن التطلعات المعرفية والعلمية ويمثل خياراً متنكباً عن أفق البحث العلمي الذي يمثل عماد النهضة والإقلاع الاقتصادي في كل أمة.

في ذات السياق فإن تخصيص 21.5% من مجمل الإنفاق العام على القطاع العسكري، يكشف الطبيعة الإستبدادية للنظام حيث تنعدم المناقشة الحرة للمالية العامة للدولة والتي يتم تبريرها وفق إرادة الحاكم من دون إعتراف معتبر، كما يرشح منها الهاجس الأمني كأولوية للنظام يرجع عما سواه، كما يمكن النظر إلى هذا الرقم الإفراطي كنوع من الخصوص لسوق السلاح الأمريكي خاصة، والذي ينتعش من الصفقات السعودية الكبرى أو حتى مما يسمى بمشاريع التوطين الصناعي كما هي العقود مع شركة "لوكهيد مارتن" الأمريكية ، و"ريثيون" الأمريكية للصناعات الدفاعية صاحبة صواريخ "باتريوت" وشركة "بوينغ" المشهورة. وهذا ما حاول الأمير السعودي تبريره عبر هذه الزيادة في الميزانية بإدعاءه تعزيز دور الصناعة الدفاعية في المملكة خصوصاً، أو كما عبر بيان الميزانية عن ذلك "مواصلة التقدم في توطين الصناعات العسكرية" !

في حرب اليمن، والتي انتهت بهزيمة (ال سعودية) و معها حلف العدوان، لم ينفع كل ذلك الإنفاق الأسطوري على التسلح، كما لم تنفع الحماية الأمريكية في تأمين عصب الاقتصاد السعودي "آرامكو". بل إن درس غزوة اليوم جعل خبراء عسكريين أوروبيين يقولون بذهول "أن مشكلة (إسرائيل) ليست في امتلاك الفلسطينيين الصواريخ التي تصل إلى "تل أبيب"، وإنما في نوعية الرجال مقابل "الاضطراب الدراميكي" في معنيات الجنود "الإسرائيлиين"، الذين لم يواجهوا من قبل مثل هذا الاختبار على الأرض الفلسطينية" ! ويضيفون: "الجيش الإسرائيلي الذي طالما راهن على دور التكنولوجيا العسكرية في تحديد مسار الحروب، يجد نفسه الآن أمام ذلك الشيء الذي يدعى "التكنولوجيا البشرية"، أي السوبر

مقاتل".

إنها إحدى الخلاصات التي تنضاف إلى العلم العسكري، فالعنصر البشري يتفوق على التكنولوجيا العسكرية الحديثة. والعنصر البشري لا يأتي من فراغ أو من واقع الإستبداد أو من سياسات الترفية المبتدلة بل هو نتاج بيئية ثقافية سليمة ومنظومة سياسية تقوم بالعدل والحرية والكرامة.

وأما الحديث عن البرامج والمبادرات التي تشتمل على استثمارات لتعزيز البنية التحتية، ورفع جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين والمقيمين والزائرين، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الواudedة، وتعزيز جذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات، ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات السعودية غير النفطية.. فإنه لا يقع ضمن الإهتمامات المركزية للنظام السعودي، بقدر ما هو من متطلبات التهدئة الداخلية. فالميزانية المقررة لعام 2024 لا تولي قطاعات التعليم والصحة المكانة المطلوبة، إذ جوهر الميزانية أو لنقل فلسفتها الضمنية هي التسلح وخدمة رؤية الامير محمد بن السلمان، ويعتبر آخر فالميزانية تنشطر شطرين، شطر كـ"جزية" مالية تذهب إلى أبناء الناھب الدولي تحت عنوان صفقات تسلح وتوطين صناعة دفاعية، والشطر الثاني يذهب لإقامة حلم بن سلمان الشخصي في مدينة نيوم ومشروع "آمالا" ومشروع "القدية" والإنفاق على مشاريعه الضخمة التي تتصدرها السياحة والترفيه.